التصورات المفاهيمية للأمن المجتمعي وعناصره الأساسية

Conceptual perceptions of societal security and its basic elements

مليكة هاشمي ***HACHEMI Malika***

جامعة الجزائر 3، الجزائر، hachemi.malika@univ-alger3.dz

نجية صخري ***SAKHRI Nadjia***

جامعة وهران 2، الجزائر، Sakhri.nadjia@univ-oran2.dz

تاريخ الإرسال: 2023/01/06 **تاريخ القبول:** 2023/03/23 **تاريخ النشر:** 2023/04/01

ملخص:

أسهمت التحولات الدولية في ظهور عدة مصطلحات بحقل الدراسات الأمنية على غرار الأمن المجتمعي، والذي تطرق إليه كل من باري بوزان وأونلي ويفر على ضوء الأبحاث التي قامت بها مدرسة كوبنهاغن، كما تتناول هذه الدراسة مضمون الأمن المجتمعي وعناصره الأساسية، فالهوية أصبح لها دور هام في تحقيق حالة السلم والاستقرار داخل الدول إلى جانب جملة من المتغيرات. ما يتطلب البحث عن طبيعة هذه المكونات ودورها في إرساء الأمن المجتمعي توصلت الدراسة إلى أن هذا المفهوم قد عرف توسعا وتمددا في ظل الاجتهادات التي توصل إليها الباحثون، ففي حين كان يقتصر على العوامل المعنوية كعنصر أساسي فقد أصبح يشمل المعيار المادي من خلال إدراج البعد الاجتماعي والاقتصادي في المعادلة، وضرورة إيلاء هذه المتغيرات دورا هاما في تحديد صياغة جديدة لهذا المصطلح.

الكلمات المفتاحية: *الأمن المجتمعي؛ المعضلة الأمنية المجتمعية؛ الهوية؛ الجماعة العرقية.*

Abstract:

The international transformations resulted in the emergence of several terms in the field of security studies, such as societal security, which was developed by Barry Buzan and Only Weaver in the light of the research carried out by the Copenhagen School. This study also deals with the content of societal security and its basic elements. In achieving a state of peace and stability within countries, along with a number of variables. What requires research on the nature of these components and their role in establishing societal security. The study concluded that this concept has been known to expand by the researchers, while it was limited to moral factors as a basic element, it now includes the physical criterion through the inclusion of the social and economic dimension in the equation, and the need to give these variables an important role in determining the formulation of new to this term.

Keywords: *community security, community security dilemma, identity, ethnic group.*

* **المؤلف المرسل: نجية صخري، Sakhri.nadjia@univ-oran2.dz**

مقدمة:

تعرضت المقاربات التقليدية للكثير من الانتقادات بسبب قصورها في تعاطيها مع مفهوم الأمن. وفي هذا الصدد أكدت مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية على ضرورة عدم التركيز على التهديدات العسكرية فقط في تحليل وتفسير النزاعات في مجال العلاقات الدولية. ما جعلها تتبنى مفهوما موسعا للأمن يشمل عدة قطاعات من بينها الأمن المجتمعي، والذي يعتبر الهوية عنصرا مهما لهذا المفهوم، لذلك طور منظرو هذه المدرسة ومن أبرزهم "أونلي ويفر" و"باري بوزان" أدوات تحليلية لفهم العلاقة بين الهوية والأمن. إذ تم التطرق على ضوء ذلك إلى إشكالية مدى إسهام التركيبة العرقية المتجانسة في تحقيق الأمن المجتمعي للدولة. فحسب بعض الدراسات فإن عدم وجود تجانس مجتمعي قد يؤدي إلى شعور عرقية معينة بعدم الأمن، وكذا إحساسها بالتهميش وغياب العدل والمساواة. ما ينجر عنه بروز نزعات انفصالية مهددة لكيان الدولة، ما يؤجج النزاعات والحروب الأهلية وإمكانية تدويلها وانتشارها لتشمل أقاليم أخرى بشكل يهدد الامن والسلم الدوليين. وتأسيسا لما سبق، تم طرح الاشكال الآتي: **ما هو مفهوم ومضمون الأمن المجتمعي في ظل التحولات الدولية التي أفرزتها فترة ما بعد الحرب الباردة ؟**

وللإجابة على الإشكالية، تم طرح الفرضية الاتية:

أسهمت التحولات الدولية في إعادة صياغة مفهوم الأمن المجتمعي وتوسعه وتعدد مكوناته وعناصره، وعليه فسيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة عناوين، الأول يتطرق للعوامل المساهمة في بروز مفهوم الأمن المجتمعي، أما الثاني فتم تخصيصه لدراسة طبيعة التغيير الي طرأ على هذا المفهوم، في حين يتطرق العنوان الثالث إلى العناصر المكونة له.

1. عوامل بروز مفهوم الأمن المجتمعي:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة الكثير من التحولات الدولية، من أبرزها تغير طبيعة النظام الدولي والتحول من الثنائية إلى الأحادية القطبية في ظل هيمنة الولايات المتحدة وإرسائها لبوادر نظام دولي جديد يدعو للديموقراطية واحترام الحريات الفردية وحماية حقوق الانسان، إضافة للتحول من الجيو.استيراتيجية إلى الجيو.اقتصادية، وزيادة أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، وكذا بروز المحدد الثقافي والاجتماعي وتغير طبيعة النزاعات التي أصبحت تدار داخل حدود الدولة الواحدة، في حين كانت بين الوحدات الدولية عن طريق استعمال القوة العسكرية، كل هذه المعطيات ساهمت في ظهور تهديدات أمنية جديدة لم تتمكن النظريات التقليدية من تقديم تفسير لها، على غرار الواقعية والليبيرالية، ما أسه في تبني واستحداث مقاربات جديدة تكون أكثر مواكبة لهذه التغيرات، وفي هذا الصدد ظهرت النظرية البنائية من أجل سد الشغور في حقل الدراسات الأمنية، أعقبها ذلك بروز مقاربة الأمن المجتمعي.

يتطلب التطرق إلى مفهوم الأمن المجتمعي تناول العوامل المساهمة في بروزه على مستوى حقل الدراسات الأمنية، لذلك يتوجب المرور على أهم التحولات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي أسهمت في ظهور مفاهيم أمنية جديدة على غرار "الأمن المجتمعي" على مستوى الساحة الدولية، والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

أ. التحول من الجغرافيا الاستراتيجية إلى الجغرافيا الاقتصادية:

أعقبت فترة ما بعد الحرب الباردة تزايدا بارزا لدور العامل الاقتصادي وهو ما يقلل من مصداقية النظريات التقليدية التي ركزت على العامل السياسي والايديولوجي والعسكري وأهملت المتغيرات الاقتصادية التي أصبحت تحظى بالاهتمام في النظام الدولي، فالاعتماد المتبادل ووجود مصالح اقتصادية مشتركة يقلل من وتيرة النزاعات بين الدول بشكل يضمن الامن والسلم الدوليين، لذا تعتبر الجغرافيا الاقتصادية أن الدول المجاورة أصدقاء، وهو ما يقلل من النزاعات التقليدية في ظل تجاوز مسألة الحدود التي أصبحت مفتوحة (الخزرجي، 2005، ص 208) حيث يمكن تفسير تسارع الدول الى إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتعظيم مكاسبها نظرا لهيمنة المتغير الاقتصادي في النظام الدولي (بوقارة،2012، ص 204). وهو الطرح الذي تبناه أغلب المنظرين في مجال العلاقات الدولية، خاصة وأن حالات العداء والحروب أصبحت تستنزف مقدرات وإمكانيات الدول وتؤثر على ميزانياتها، لذا يتوجب إرساء علاقات التعاون والتكامل بينها خاصة في حال وجود تهديدات ومخاوف مشتركة وهو ما تم التطرق إليه من خلال مركب الأمن الإقليمي ل أونلي ويفر، والذي ينطبق على مجموعة من الدول التي تشترك فيما بينها بمنطقة جغرافية محددة، وتعيش وحداتها أوضاعا متشابهة تتطلب إرساء خطة تعاونية فيما بينها لتحقيق أمنها واستقرارها.

من جهة أخرى فقد عرف العالم صراعا دوليا على النفط، فمعظم الدول الكبرى صارت تسعى لتوفير أكبر قدر ممكن من الموارد الطاقوية في ظل التطور التكنولوجي وبروز الصناعات الثقيلة، فغالبا ما يتم العمل على تفكيك الدول الغنية بالموارد النفطية وجعلها بؤر توتر لتتمكن الأطراف الخارجية من تحقيق مصالحها الاقتصادية واستنزاف ثرواتها في ظل تواجد بيئة داخلية متأزمة وانشغال الدولة بحل مشاكلها المحلية، وهو ما شهدته دول الشرق الأوسط والدول الافريقية، فموجات الربيع العربي والتدخلات الأجنبية بالمنطقة ساهمت في تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يتوافق والرؤى المستقبلية للقوى العظمى، لذلك فإن حالة التنافس الدولي على هذه المناطق قد أثر سلبا على الأمن الداخلي للدول وعلى أمن المجتمعات والأفراد، ففي ظل استنزاف هذه الموارد أصبحت الدول تعاني من ازدياد حالات الفقر والبطالة وتراجع مؤشرات التنمية البشرية.

ب. **بروز النزاعات الداخلية**:

تغيرت طبيعة النزاعات القائمة من حيث المصدر والاهداف والوسائل متأثرة بجملة من الدواعي الاستراتيجية التي انجرت عن انهيار المنظومة الاشتراكية، اذ لم يعد بالإمكان تصور نزاعات كونية، كالتي كانت إبان الحرب الباردة، بل ستكون إما بينية أو ضمن الدولة الواحدة وهو ما يشجع أطرافا متعددة في الاستفادة من الظاهرة الصراعية (الخزرجي، 2005، ص 207). وغالبا ما تتدخل الدول الكبرى بصفة انتقائية في مختلف النزاعات التي تدار داخل الدولة الواحدة، تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان أو تكريس حق التدخل الإنساني، فرغم المساعي التي تقوم بها في هذا الإطار، إلا أنه غالبا ما يتم الاستثمار في حالة الانفلات الأمني من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح والمصالح.

تشير الاحصائيات الى انه خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2001 شهد العالم سبعة وخمسين صراعا رئيسيا داخل 40 دولة، وحسب دليل التنمية البشرية لعام 2002 فإنه يوجد 16 دولة تعاني صراعات داخلية، وغالبا ما تكون حكومة الدولة أحد أطراف الصراع (عرفة محمد أمين، 2009، ص ص 45-46)

أغلب هذه النزاعات مست دول العالم الثالث بصفة عامة و الدول الإفريقية بصفة خاصة، لما تتميز به من خصوصيات داخلية تعيق تقدمها وتخل بحالة الأمن والسلام بها، فالأوضاع المعيشية المزرية وتراجع وتيرة التنمية الاقتصادية يسهم بشكل مباشر في ظهور موجات الغضب الشعبي التي قد تترافق مع أعمال الشغب والتخريب، وقد تتطور لتأخذ شكل الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة.

إن تغير مصدر النزاع برز من خلال اندلاع العنف الداخلي بشكل حاد قد يؤدي الى انهيار الدولة أو اندلاع نزاع عرقي أو صراع فئوي من أجل السلطة تعود أسبابه لفشل الدولة في انتهاج حكم شرعي أو إدارة مقبولة تلبي الحاجات الإنسانية لمواطنيها بمختلف ثقافاتهم أو اعراقهم (عبد الغفار، 2003، ص254)، أما من حيث الوسائل فنزاعات هذه المرحلة لم تعد تشنها الجيوش النظامية بل عن طريق المافيا الاجرامية والمرتزقة من الخارج والقوى الإقليمية والعمليات الانتحارية، إذ تم التحول من إلى اعتماد قوات شبه عسكرية أسلحة خفيفة واستخدام الأطفال لحمل المتفجرات (عبد الغفار، 2003، ص 133)

أصبحت النزاعات الداخلية أشد خطورة على أمن الدولة واستقرارها، فتأزم الوضع الأمني فتح المجال أمام مختلف التدخلات الأجنبية التي تسعى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في ظل تركيز اهتمام الدولة على إيجاد حلول للقضايا الداخلية، وهو ما يجعلها أقل قدرة على استيعاب طبيعة التفاعلات الخارجية في ظل وجود توتر أمني يتطلب استجابة مركزية آنية للتعامل مع التحديات الراهنة التي قد تؤدي إلى انهيار الدولة. فمعظم هذه النزاعات لا تهدف الى مصالح قومية وطنية بل الى حماية أقليات أو عرقيات محددة تسعى لضمان بقائها، وهو ما ساهم في بروز عدد كبير من النزاعات الداخلية المتمحورة حول الهوية (بوقارة 2012، ص 195)

ت. مشكلة الهوية والاثنية:

ظهرت عدة نزاعات مرتبطة بالحدود و القضايا المتعلقة بالأقليات، فبعد ظهور مشاكل امنية جديدة حاولت بعد الدول تسريع عمليات الدمج، غير ان العديد من الأفراد عملوا على إعادة النظر في فكرة مشروع الدمج، واعتبروا هذا الإجراء تهديدا لهوياتهم الوطنية، وعليه فإن الحفاظ على هويتهم الوطنية له الأولوية مقارنة مع القضايا الأخرى، حيث ساد المفهوم الاثني للأمة ، وضرورة أن تتخذ كل امة دولة محددة، وكل دولة تضم أمة واحدة، وهذا السبب التقليدي الذي تسبب في للنزاعات والمشاكل، إذ أصبحت النزاعات تتعلق بالحدود وقضايا الأقليات (panic, p. 339).

يرى "باري بوزان" أنه من أهم مصادر تهديد الأمن المجتمعي هما الهجرة والصراع بين الاثنيات والعرقيات" الهويات المتصارعة" (عرفة محمد أمين، 2009، ص 18) ويرى وايفر أن المجتمع أصبح مهددا اكثر من الدولة، وهذا راجع لجملة من الاعتبارات من بينها العولمة والظواهر العابرة للحدود وغيرها، والتي أضحت مهددا لهوية المجتمعات كونها تنافس قيمها الأصلية، وهو ما ينتج عنه تبني أفكار غريبة ودخيلة عن المجتمع والتي قد تؤدي على المدى البعيد الى إزالة قيمه الدينية والأيديولوجية والثقافية (حجاج، 2021، ص ص 193-194)

ج- تراجع مبدأ السيادة:

كرست النزاعات الجديدة والقضايا التي تتخطى الحدود القومية واقع الانتقال من السيادة الوطنية في صورتها الكلاسيكية الى أشكال جديدة تتوافق والتحولات في البيئة الأمنية المعاصرة، فالدولة أصبحت

محكومة بالتزاماتها الدولية والاتفاقات التي أضحت تحد من سيادتها وعدم احترام مبدأ حرمة الحدود (معمرين 2007-2008، ص 59)، فتدهور الأوضاع بدول العالم الثالث بصفة عامة وبدول منطقة الساحل الافريقي بصفة خاصة قد ساهم في تدخل دول الشمال المتقدم في الشؤون الداخلية للدول. وعجز الحكومات عن ممارسة سلطاتها السيادية لمواجهة التهديدات الأمنية الراهنة، قد أوجب عليها قبول المساعدة الخارجية، وهو ما ساهم في صياغة مفهوم السيادة كمسؤولية، فأنصار هذا الطرح لا يعترفون بأن السيادة هي حق مطلق وإنما مسؤولية يمكن للمجموعة الدولية تعليقها في حال ما أخفقت الدولة في أداء أدوارها (العيساني، 2007-2008، ص 67).

2.إعادة صياغة مفهوم الأمن المجتمعي:

أ. التعاريف التقليدية لمفهوم الأمن المجتمعي:

الأمن المجتمعي هو مفهوم طورته مدرسة كوبنهاغن للدراسات الامنية، ويشير الى قدرة المجتمعات على الاستمرار في طبيعتها الاساسية رغم الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والفعلية (حجاج، 2021، ص 193)، ويقصد هنا أن العالم في تطور مستمر لذا فإن المستجدات الراهنة غالبا ما تكون تأثيراتها على نطاق أوسع خاصة في ظل العولمة وشفافية الحدود الجغرافية، وكذا تطور العلاقات بين مختلف شعوب العالم، ووجود علاقة تأثر وتأثير فيما بينها، لذا فإن خصوصيات المجتمع ستواجه في مرحلة معينة مختلف العوامل والتهديدات التي قد تؤثر على النسيج المجتمعي، وهنا يجد الافراد والجماعات أنفسهم مجبرين على الحفاظ على خصوصيتهم ولغتهم و عاداتهم وتقاليدهم، فهناك فرق شاسع بين العالمية والعولمة، فالأولى يقصد بها الانفتاح على العالم وعلى الحضارات والثقافات الاخرى مع الحفاظ على الثقافة الاصلية، أما العولمة فهي تشبه عملية الانصهار في ثقافة الاخر وتبنيها رغم عدم توافقها مع نمط الفرد والمجتمع. الأمن المجتمعي هو "قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وهوية وعادات (عرفة محمد أمين، 2009، ص 18).

ركزت التعاريف التقليدية للأمن المجتمعي على عنصر الهوية كمكون أساسي لهذا المفهوم، وهذا كان مترافقا مع طبيعة التحولات الدولية في فترات سابقة والتي اتسمت ببروز النزاعات الداخلية والصراعات العرقية والاثنية، إلا أن تغير المعطيات على مستوى الساحة الدولية قد أسهم في إعادة صياغة هذا المفهوم الذي عرف توسعا وتمددا ليشمل الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

ب. اتساع مفهوم الأمن المجتمعي:

يشير "وايفر" إلى أن الأمن المجتمعي بمفهومه الواسع يعني "التقوية الذاتية لهوية الجماعات، والحفاظ على تنوعها وتميزها عبر الزمان والمكان" (علاق، 2017، ص104) فالتطورات التكنولوجية وما لها من تأثيرات على الأفراد والمجتمعات قد تنعكس سلبا على الهوية الوطنية والقومية، كما أن بروز النموذج العولمي وتعاظم دوره في مختلف الدول، قد يسهم هو الآخر في طمس وتشويه هويات الأفراد وانتماءاتهم في ظل التأثر بالمد الغربي والقيم الدخيلة، خاصة في ظل تزايد دور وسائل الاعلام والاتصال واستهدافها لقاعدة جماهيرية كبيرة بمختلف الفئات الاجتماعية، وسهولة استخدامها وإمكانية إتاحتها على نطاق أوسع، إلا أن الأمر الذي يستدعي الإشارة اليه هو أنها خاضعة وتابعة للقوى الكبرى، حيث تمتلك هذه الأخيرة سلطة التأثير على وسائل الاتصال الجماهيري، والتي تتيح لها نشر أفكارها وايديولوجيتها والترويج لسياستها وإقناع الرأي العام بها، ما يكسبها تعاطفا وقبولا حتى وإن كانت منافية لقيم المجتمع ومخالفة لقواعد القانون الدولي، وهنا تجدر الإشارة

إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ورغم انتهاكها لسيادة بعض الدو وتدخلها في الشؤون الداخلية لها، وارتكابها لجرائم يعاقب عليها القانون، إلا أنها غالبا ما تبرر توجهاتها وسلوكياتها على أنها في إطار مكافحة الإرهاب والحد من أشكال الجريمة المنظمة، وهو ما حدث عند اجتياحها للعراق واتهامها لها على امتلاكها للسلاح النووي كذريعة للتدخل، ورغم اتضاح الوضع إلا أنها ظلت في نظر الدول الأخرى كحامي لحقوق الانسان ووحدة فعالة في الساحة الدولية مخول لها بإرساء السلم والأمن الدوليين.

إن مفهوم الأمن المجتمعي في شقه الواسع أصبح يتضمن مختلف الجوانب المادية والاقتصادية، فالفقر والأوضاع المعيشية وانتشار البطالة والأمراض وتدني الدخل الفردي، كلها أصبحت متغيرات أساسية أسهمت في التحول من التعاريف التقليدية التي تركز على الجوانب المعنوية إلى التحول نحو صياغة مفهوم جديد، فبالإضافة إلى البعد العرقي والديني فقد أصبح البعد الاجتماعي يلعب دورا أساسيا في تحقيق الأمن المجتمعي في الدول، لذلك نجد أنه غالبا ما تتراجع مؤشراته في الدول المتخلفة ودول العالم الثالث التي لم تعد قادرة على تلبية حاجات مواطنها الأساسية، في ظل عجز الدولة على تقديم برامج تنموية لشعوبها، وهو ما يجعل الأفراد والمواطنين في حالة تمرد وعصيان بسبب رفضهم للأوضاع القائمة، وخو ما يدخلهم في صراعات عمودية وأفقية تكون ما بين السلطة الحاكمة والجماعات والأفراد، أو ما بين الجماعات فيما بينهم، ما ينتج عنه معضلة أمنية مجتمعية تكون لها تداعياتها على المستوى الداخلي والخارجي.

كما أن تدهور مستويات المعيشة داخل الدول يشجع الأفراد والجماعات على الهجرة غير الشرعية من بلدانهم الأصلية نحو بلدان أكثر تقدما، وهو ما ينعكس سلبا على دول المقصد التي تجد نفسها مجبرة على إيجاد سياسيات فعالة تهدف من خلالها إلى الحد من موجات المهاجرين غير الشرعيين، والذين تعتبرهم تهديدا جديدا لأمنها المجتمعي، خاصة في حال وجود تعارض في القيم والتقاليد والعادات والديانة.

من جهة أخرى فإن عمليات إدماج المهاجرين وازدياد أعدادهم في الدول المستقبلة، قد يطرح إشكالية الاعتراف بهم وبحقوقهم كأقلية عرقية وإثنية "الهجرة السرية تنشأ هويات عرقية واثنية ولغوية جديدة داخل مجتمعات المقصد (منصوري، 2016، ص 208). وهو ما ينتج عنه لاحقا تهديد للأمن المجتمعي للدول المستقبلة، في ظل رفض السكان الأصليين لتواجد فئات دخيلة عن مجتمعاتهم، وشعورهم بوجود حالة من التنافس بينهم على مختلف الموارد الأساسية ومناصب العمل، خاصة وأن هؤلاء المهاجرين غالبا ما يقبلون بفرص عمل مختلفة مقابل أجور زهيدة، ما يخلف أزمة بطالة قد يعاني منها مواطنو دول المقصد.

3. العناصر الأساسية للأمن المجتمعي:

أ. الهوية :

للهوية المجتمعية وجوه متعددة وقد تكون متناقصة، فالاختلافات العرقية، الدينية، واللغوية ليست بحد ذاتها محددات للنزاع بقدر ما هي انعكاس لظروف وعوامل داخلية وخارجية، والتنوع الهوياتي قابل لأن يكون قوة إنسانية محررة خلاقة كما يمكن أن تكون قوة مدمرة وعشوائية (علاق، 2017، ص 105)، وهنا يختلف الوضع من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تمكنت رواندا في فترات سابقة من إدارة التنوع العرقي والثقافي بها، وهذا بفضل توافر الرغبة الشعبية في التعايش مع بعض رغم الاختلافات بين الوحدات المكونة للمجتمع، وكذا حرص السلطات العليا في الدولة على تحقيق ذلك من خلال انتهاج سياسات عادلة ومنصفة، في حين أن الأمر لم ينجح في دول العالم الثالث والتي شهدت العديد من الحروب الأهلية

والنزاعات الداخلية والتي وصلت حد التصفية العرقية، وذلك بسبب تنامي الولاء للقبيلة وتعاظم دورها وتأثيرها، من جهة أخرى فقد تسهم الدولة أحيانا في إفشال مشروع التعايش من خلال اتباعها لسياسة التهميش والاقصاء كما كان الوضع بالسودان، ما أدى إلى تقسيمه في ظل تنامي الأحقاد والخلافات.

ارتبطت الهوية المجتمعية بشكل المجتمعات، والتي تعبر عن بناء متعدد الأوجه والأبعاد يتخطى الإيديولوجية ليلج جوهر الشخصية المجتمعية والتي محورها الفرد ويتبع ذلك اللغة، الإثنية، التاريخ، الدين والأعراف (علاق، 2017، صفحة 105)، وبالنظر إلى سيرورة التاريخ فإن أزمة الهوية تظهر في ثلاثة صور أساسية:

- التباين العرقي والتعدد الإثني واللغوي والديني،

- ضعف الإنتماء القومي،

- معضلة الحدود. (مصطفة موسى، 2020، ص 8).

تأسيسا لما سبق، تعد أزمة الهوية من بين معوقات بناء المشروع المجتمعي. وذلك من خلال ما تفرضه من تناقضات وانشقاقات على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي والذي ينعكس بدوره على الجوانب الاقتصادية والأمنية (غربي، دالع، 2021، ص 570)، فتوتر العلاقات الاجتماعية وبروز الخلافات السياسية بين صناع القرار داخل الدولة قد ينعكس سلبا على الوضع الأمني في ظل تحول حالة التوتر إلى أزمة وتطورها إلى نزاع.

ب. الجماعة العرقية:

يعرفها محمد أبو العينين على أنها "جماعة من الناس تعيش في مجتمع اشمل، وتعتقد الجماعات بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها ببعضهم البعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد" (سلطاني، دحماني، 2020ن ص 8)

وعلى هذا الأساس دعت مدرسة كوبنهاغن إلى عدم اعتبار أمن الجماعات مجرد قطاع من القطاعات الامنية للدولة وعدم تصنيفه تابعا لها، كونه مؤهل لان يصبح موضوعا مرجعيا للأمن قائما بحد ذاته ومستقلا عن أمن الدولة، ففي ظل تنامي حالات العنف الداخلي التي تعرفها المجتمعات ذات التركيبة الاجتماعية غير المتجانسة والمنقسمة (عرقيا، دينيا، طائفيا، قبليا)، فإن أمن الجماعة قد يكون مهددا دون أن يكون أمن الدولة كذلك، كما أنه يمكن في بعض الحالات أن تتحول الدولة الى مصدر تهديد مباشر لأمن الجماعة (حمشي، 2018، ص ص 340-341)، والسبب هو نراجع قدرة الدولة في فرض سيطرتها على الوضع وعجزا عن مواجهة تحدي العولمة المخترقة للأمن القومي والتي بدورها تمس الأمن الهوياتي خاصة في المجتمعات التعددية، فيصبح بذلك التهديد الأخطر للأمن المجتمعي ما تقوم به بعض المجتمعات التقليدية من صدمات إثنية يصبح فيها الأفراد الهدف الأساسي للعنف الطائفي (بورزيق، https://bit.ly/2xNhvuV)

وهنا يصبح الحديث عن الضروري التكيف مع هذه المعطيات من خلال تقديم أهمية أكبر للدراسات الأمنية في إطار الأمن المجتمعي و الهوياتي.

ت. المعضلة الأمنية المجتمعية:

يعد المأزق الأمني المجتمعي أو ما يسمى بالمعضلة الأمنية المجتمعية إحدى أكبر مصادر اللاأمن المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاجن، وهي تعني أن المجتمعات يمكن أن تواجه العمليات التي تؤدي نفس نوع التفاعل السلبي للمعضلة الأمنية بين الدول.

يرى "باري بوزان" أن المأزق الأمني غالبا ما يتمحور حول موضوع الهوية، فعندما تشعر مجموعة ما بغياب الامن إزاء السلطة او المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم فإن ذلك قد يؤدي إلى المأزق المجتمعي (حجاج، 2021، ص 194)، والذي يتم انتهاجه كرد فعل مباشر من طرف مجموعة عرقية محددة من أجل ضمان بقائها واستمرارها. وعليه فإن افتقاد التجانس الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل دولة أو منطقة معينة قد يساهم في خلق حالة من الصراع (دورتي، بالتسغراف، 1985، ص 77)، لذا فإن اندلاع العنف الداخلي بشكل حاد قد يؤدي الى انهيار الدولة أو اندلاع نزاع عرقي أو صراع فئوي من أجل السلطة تعود أسبابه لفشل الدولة في انتهاج حكم شرعي او إدارة مقبولة تلبي الحاجات الإنسانية لمواطنيها بمختلف ثقافاتهم أو أعراقهم (عبد الغفار، 2003، ص 254)

وإن أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية "باري بوزان" وذلك على النزاعات التي تأخذ الطابع الإثني، خاصة في كتابه "المعضلة الأمنية والنزاع الإثني" المنشور عام 1993، ويرى باري بوزان أن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية أي حول ما يمكن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، إذ يلعب الإدراك والذاتية دورا مهما يقود إلى معضلة أمنية مجتمعية يصبح فيها الهوية دورا في الصراع على المصالح وتغليب الأنا على التعاون (عمارة وآخرون، 2022، ص 25).

وعندما تقوم مجموعة ما بزيادة أمنها المجتمعي، تنظر إليه الجماعة الثانية على أنه إنقاص لأمنها المجتمعي ويتسبب هذا الفعل وردة الفعل في حدوث المعضلة دافعه "الأمن" لدى جماعة معينة بحيث ينتج سلوكا اتجاه الجماعات المجاورة، فعندما نحس مجموعة باللاأمن اتجاه السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها الإقليم نفسه يؤدي إلى ما يسميه "بوزان" بالمأزق المجتمعي(عمارة وآخرون، 2022، ص 25). فغياب سلطة مركزية حاكمة يجبر الجماعات الإثنية، العرقية والطائفية إلى حماية وتأمين نفسها خارج السلطة المركزية، هذه الأفعال للجماعات في محاولة منها للاستمرار والبقاء . إذ تنظر إليه جماعات أخرى على أنه عمل عدائي ما يعني التبعية بغرض الدفاع من الجهة الأخرى التي تحس بالتهديد ما يعني احتمال نشوب حروب.

وفي الاتجاه ذاته تبنى بوزان للمأزق الأمني الداخلي الذي يقر بتوفر شروط مشابهة للمأزق الأمني على المستوى الدولي ويعني تطبيق حالة الفرض التي تحدث بالنظام الدولي على النظام الداخلي الذي يتميز بالفوضى وانعدام الأمن أي ما يسمى بالفوضى الناشئة. ويحدث هذا المأزق الأمني نتيجة توافر العناصر التالية (حموتة، 2018، ص 418):

- نوايا سيئة بين الطرفين.

- عدم اليقين فيم يتعلق بالنوايا التي يمكن أن تؤدي إلى سوء الإدراك والتهديد بين الطرفين.

- إتباع سياسة متناقضة تحدث غياب الأمن وما سلمته النزاع.

ج. الدفاع المجتمعي:

ترى مدرسة كوبنهاجن أن مصطلح الدفاع المجتمعي مرتبط بمفهوم معضلة الأمن المجتمعي، أي عن آليات دفاع الجماعات عن هويتها وبقائها الثقافي والسياسي والدفاع المجتمعي الذي يعرفه "بلايان مارتندا" بالمقاومة غير العنفية للعدوان كبديل للدفاع العسكري العنيف، كالمقاطعة وأعمال العصيان والاضطرابات والمظاهرات وإقامة مؤسسات بديلة(عمارة وآخرون، 2022، ص 26)

الخاتمة:

يعد الأمن المجتمعي من المفاهيم الجديدة التي ظهرت في حقل الدراسات الأمنية، وهو يتضمن جملة من العناصر الأساسية من بينها الهوية، الجماعة العرقية، المعضلة المجتمعية، والدفاع المجتمعي، والتي تتداخل فيما بينها من أجل صياغة هذا المفهوم، والذي يتفرع إلى عدة أبعاد على غرار الأمن الهوياتي، الفكري، اللغوي، الثقافي، الديني... أي كل ماله علاقة بالجوانب المعنوية.

أسهمت التغيرات الدولية في توسع مفهوم الأمن المجتمعي، خاصة في ظل تغير طبيعة النزاعات وبروز تهديدات أمنية جديدة لا علاقة لها بالجانب العسكري والعدوان الخارجي المباشر، وبات يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في شقها المادي والمعنوي، حيث أصبح تحقيق التنمية البشرية ورفع الدخل الفردي وتوفير الحاجيات الأساسية للمواطنين من أهم متطلبات تحقيق الأمن المجتمعي، وهو ما تفتقر إليه دول العالم الثالث والدول الافريقية في ظل بروز ظاهرة الدولة العاجزة والمنهارة، ما يستدعي تكاتف جهود الجماعة الدولية وصياغة سياسات جديدة وفعالة من أجل تحقيق أمن داخلي يتم تعزيزه من خلال ضمان أمن الجماعات والمجتمعات، وكذا توافر الارادة السياسية والمجتمعية من أجل التعايش بين مختلف الجماعات العرقية، وسن قوانين صارمة تمنع خطابات الكراهية والعداء اتجاه العرقيات الأخرى، في المقابل فإن إرساء الأمن المجتمعي يتطلب إشراك المؤسسات التربوية والتعليمية والاعلامية في عملية التوعية والتحسيس لما لها من تأثير مباشر على الفرد والمجتمع ، والحرص على تقسيم الثروة وتوزيعها بشكل عادل على مختلف العرقيات دون تمييز، والسعي لإرساء مبادئ المصالحة الوطنية وتكثيف العمل الجماعي بين الجماعات العرقية بغض النظر عن انتماءاتها وتوجهاتها، والحرص على تعزيز الهوية الوطنية المشتركة والولاء للدولة ، وهو ما يستدعي ضرورة قيام السلطة الحاكمة بعملية ادارة التنوع العرقي بها من خلال اعتماد اجراءات تدعو لنبذ التطهير العرقي.

قائمة المراجع:

1- أحمد عبد الغفار محمد، (2003)، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، بوزريعة: دار هومة.
2- الخزرجي ثامر كامل،(2005)، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات،1ط الأردن، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
3- العيساني بلال، (2007-2008)، دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة في التغير، مذكرة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
4- بورزيق بوعلام، قراءة في المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك على : https://bit.ly/2xNhvuV
5- بوقارة حسين، (2012)، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل, ط1، الجزائر: دار هومة.

6- جميلة علاق،(2017)، الأمن المجتمعي، مقاربة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد العاشر، الجزائر.
7- دورتي جيمس و بالستغراف روبرت، (1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، لبنان: شركة كاظمة للنشر والتوزيع.
8- حجاج مراد، (2021)، تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011-2020، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 1، الجزائر.
9- حمشي محمد, (2018)،"مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني, عدد 6، الجزائر.
10- حموتة فاطمة، (2017)، واقع أزمة مالي: ملامح المأزق الأمني الداخلي وتحديات التدخل الأجنبي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر (10)، الجزائر.
11- محمد أمين عرفة خديجة، (2009)، الامن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، ط.1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
12- مصطفى موسى محمد علي، (2020)، أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 01، الجزائر.
13- معمري خالد، (2007-2008)، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية.
14- منصوري رؤوف، (2016)، الهجرة السرية من منظور الأمن الانساني, الطبعة الاولى، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
15- سلطاني المهدي ودحماني محمد، (2020)، أثر التنوع الثقافي والعرقي على الاستقرار السياسي للدولة"رواندا أنموذجا"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد3، الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة.
16- عمارة رشيد والزيدي ياس وهيمن رؤوف سلام،(2022)، الأمن المجتمعي وفقا لطروحات مدرسة كوبنهاجن، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد الخامس، العدد الثاني، كانون الأول.
17- غربي عبد الوهاب ودالع وهيبة، (2021)، "مسألة الأمن الهوياتي في الجزائر: علاقة الهوية بالمواطنة وأبعادها الأمنية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01، الجزائر.
18- branka panic,(2009); "societal security-security and identity", western balkans security observer, (april-june2009),.